الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة الأرشيف الوطني

همزة الوصل

نشرية شهرية إعلامية داخلية

تصدر عن مؤسسة الأرشيف الوطني

2004/01 ـــــ

الفهرس

01 الإفتتاحية

02 رسالة السيد المدير العام للأرشيف الوطني

03 التشريع الجزائري في ميدان الأرشيف

04 نشلطات هياكل مؤسسة الأرشيف الوطني

05 تقنيات وتطبيقات الأرشيف

06 ماذا تعرف عن ؟

07 الذاكرة الوطنية

08 زاوية الأرشيفي

09 أخبار موجزة

10 النظام الداخلي للنشرية

11 ركن الإتصال

هيئة التحرير

المدير المسؤول

السيد عبد المجيد شيخي

المدير العام للأرشيف الوطني

رئيس التحرير

السيد محمد بونعامة

كاتبة التحرير

السيدة دليلة بلحاج

المراجعة السادة

محمد عباسي

علي راشدي

طارق بودوح

تصميم و إنجاز

خلية الإعلام الآلي

العنوان: 20 شارع حسان بن نعمان، حي البساتين بئر خادم الجزائر

الهاتف: 021.54.16.20 أو 021.54.16.21

الفاكس: 021.54.16.19

الموقع الإلكتروني: www.archives-dgan.gov.dz

البريد الإلكتروني: dgancanmail.wissal.dz

الإفتتاحية

تتوجه هذه النشرية إلى الأرشيفيين، الطلاب، الباحثين في حقل الأرشيف و إلى المشرفين و القائمين على هذا القطاع، أينما وجدوا في هياكل مؤسساتنا المركزية و المحلية على السواء.

تساهم النشرية في تبليغ الرسالة الإعلامية الأرشيفية ،كما تتطرق إلى البرامج العلمية ومختلف النشاطات التحسيسية التكوينية و التقنينية في ميدان تنظيم وتسيير مصالح ومراكز الأرشيف وكذا النشاطات المرتبطة بها.

على غرار النشريات المتخصصة فإن "همزة الوصل" إطلالة على اهتمامات عالم الأرشيف في الجزائر، تجيب على التساؤلات التقنية و التنظيمية التي يطرحها أهل الإختصاص.

لهذه الإعتبارات تسعى النشرية دائبة لإثراء فحواها الإخباري في قالب تتضارب وتتنافس فيه الأفكار و المفاهيم حول الأرشيف، كمؤسسة، كوظيفة و كوثيقة.

رسالة
السيد المدير العام

إن التقديم للعدد الأول من المسار الفتي لنشرية مؤسسة الأرشيف الوطني، ليقتضي مني مبدئيا طرح المبتغى المرجو من خلال المواضيع التي تتطرق لها في خضم نشاطاتنا المتعددة الجوانب والهادفة إلى بناء سرح قويم لتراثنا الجماعي.

أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا للنهوض بقطاع الأرشيف ،بحيث وضع من أولويات انشغالات مؤسسات الدولة، من خلال تشييد بناية الأرشيف الوطني وإصدار جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية، كرست على إثرها مفاهيم التراث الأرشيفي، الوثيقة الرسمية، حرية الإطلاع، السيادة الوطنية، النظام العام وإثبات الحقوق. هذا ما أضفى على الأرشيف الوطني الصبغة المؤسساتية ،ذات الصلاحيات الواسعة لا سيما فيما يخص حفظ، صيانة، معالجة، ترتيب وتصنيف هذا الموروث الجماعي للذاكرة الوطنية.

ارتأيت في هذا المضمار طرز الخيوط الأولى لهذا السند الإعلامي المتخصص الذي يهدف إلى تعبئة العاملين والقائمين على حقل الأرشيف، على المستوى المركزي

- إرساء أواصر التواصل والتبادل الخبراتي والمعلوماتي بين الأرشيفيين الجزائريين فيما بينهم من جهة وبين المؤسسة الأم من جهة أخرى عن طريق العنوان البريدي و الإلكتروني ومساهماتهم واقتراحاتهم لتضحى بذلك منبرا يسجل فيه الأرشيفي بصمات خبرته ومنبرا يعبر فيه عن انشغالاته، تساؤلاته، وردود فعله في هذا الميدان.

- تعبئة وتشجيع الأرشيفيين على وضع حيز التطبيق المعلومات، و فحوى الملتقيات التكوينية والتوجيهات المقدمة لهم من قبل مؤسسة الأرشيف الوطني.

- توعية القائمين على حقل الأرشيف بأهمية الحفاظ عليه ومدى تأثيره الحضاري المتعدد الجوانب في أي مجتمع كان حاضرا ومستقبلا.

- إخطار الأرشيفي المسير والهيئات الجزائرية المركزية والمحلية بالمستجدات التقنينية والتقنية في تنظيم وتسيير الأرشيف.

هذه بعض الإعتبارات والتداعيات التي جعلتني أدفع بعجلة هذه الرسالة الإخبارية الإعلامية وأحرص على أن تصل إلى كل المحطات المؤسساتية الجزائرية لينتفع بها المسير الإداري والأرشيفي المسير ونحفظ بذلك لمجتمعنا ما يشكل ذاكرته و تراثه الجماعي للارتكاز عليه اليوم والإفتخار به غدا بين الأمم.

الأستاذ عبد المجيد شيخي
المدير العام للأرشيف الوطني

التشريع الأرشيفي

الباب الأول

يتضمن الباب الأول من القانون رقم 88-09 المؤرخ في التاسع من جمادى الثانية 1408 الموافق ل 26 يناير 1988 الأحكام العامة والمتمثلة في أربعة مواد، تتعلق بمفهوم الأرشيف والوثيقة الأرشيفية من جهة ،ومن جهة أخرى تحديد الهدف من وضع هذا القانون.

فالمادة الأولى من هذا القانون تنص على:

يحدد هذا القانون القواعد التي تحكم سير الأرشيف الوطني وتنظيمه

تهدف المادة الأولى من هذا القانون في بابه الأول إلى وضع الضوابط والقواعد والخطوط العريضة التي تحكم سير و تنظيم الأرشيف.

أما المادة الثانية فتنص على:

إن الوثائق الأرشيفية بمقتضى هذا القانون هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي ، أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها.

الباب الأول

جاء في هذه المادة تعريف الوثيقة الأرشيفية على أنها :

-"..**تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها**..." أي بمجرد انتاجها فهي تحمل صفة الوثيقة الأرشيفية.

-"..**أو شكلها أو سندها المادي**..." أي بغض النظر عن وعائها المادي سواء كان (ورقي ، سمعي بصري، مكروفورم، صور، خرائط، مخطاطات أو أقراص ممغنطة...).

- "..**أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا** (فردا) **أو معنويا** (مؤسسة أو إدارة أو جمعية) **كان أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها** .." (سواء كان هذا النشاط خدمة عمومية أو خاصة) أي أن هذه الوثائق انتجت في إطار محدد وهو ممارسة نشاط معين، فإذا كانت الوثيقة تحمل هذه المواصفات فإنها بالضرورة تعتبر وثيقة أرشيفية .

أما المادة الثالثة فتنص على:

يتكون الأرشيف بمقتضى هذا القانون من مجموعة الوثائق المنتجة أو المستلمة من الحزب والدولة والجماعات المحلية والأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء من القانون العام أو الخاص أثناء ممارسة نشاطها مهما كانت فوائدها وقيمتها سواء كانت محفوظة من مالكها أو حائزها أو نقلت إلى مؤسسة الأرشيف المختصة.

و منه فالأرشيف هو مجموع الوثائق التي ذكرت في المادة الثانية أعلاه بالإضافة إلى الطابعين اللآلي و العضوي في تكوين الأرشيف " ...**المنتجة والمستلمة من الحزب والدولة والجماعات المحلية والأشخاص الطبيعيين والمعنويين...**" ومهما كان مصدرها سواءا "..**من القانون العام أو الخاص..**" بالإضافة إلى أنها تحمل فائدة وقيمة تاريخية، سواءا كانت محفوظة عند مالكها أي هو الذي أنتجها أو حازها أي إنتقلت ملكيتها له بعدة طرق نذكر من بينها: إنتقال المنفعة و النشاط من مؤسسة إلى أخرى أو زوال المؤسسة الأم و استبدالها بمؤسسة أخرى.

أما المادة الرابعة منه فتنص.

صندوق للأرشيف وحفظ الوثائق الأرشيفية يكون منظما [illegible]

يهدف إنشاء صندوق للأرشيف(رصيد أرشيفي) وحفظه في المادة المذكورة أعلاه إلى تحقيق الغاية المرجوة المتمثلة في الفائدة العامة ألا وهي:

- حفظ حقوق الأشخاص معنويين كانوا أو طبعيين.

-حفظ الذاكرة

- مادة للبحث التاريخي

نشاطات هياكل المؤسسة

دأبت مؤسسة الأرشيف الوطني في إطار نشاطاتها الثقافية والعلمية ، على المساهمة في إحياء المناسبات الوطنية وذلك من خلال تنظيم العديد من النشاطات والتظاهرات الثقافية والعلمية ، حيث شهدت سنة 2003 تسطير برنامج مكثف لهذه النشاطات ، مما يعكس مدى الإهتمام البالغ الذي توليه المؤسسة لهذا المجال الذي ساهم بقدر كبير في تثمين دور الأرشيف ودعوة الباحثين والمهتمين إلى إستغلال الثروة الوثائقية، لتحسيس الجمهور الواسع بأهمية الوثيقة الأرشيفية.

أما في ما يخص النشاطات العلمية المتمثلة في الندوات والملتقيات والأيام الدراسية والدورات التكوينية، فالهدف منها رفع مستوى الآداء العلمي والتقني للقائمين والمكلفين بالأرشيف مع الحرص على مواكبة الجديد في هذا الميدان.

المعـــــــــــارض

سطرت مؤسسة الأرشيف الوطني خلال سنة 2003 العديد من المعارض ندرجها فيمايلي :

- فبراير 2003 بمناسبة يوم الشهيد الذي يصادف يوم 18 فبراير وبطلب من جمعية مشعل الشهيد ساهمت مؤسسة الأرشيف الوطني في إحياء هذه الذكرى بتنظيم معرض تحت عنوان"**المغرب العربي والثورة الجزائرية** " في الفترة الممتدة من 7 إلى 24 فبراير 2003 .
- 09 مارس 2003 تم تنظيم أبواب مفتوحة على الأرشيف، تهدف إلى إطلاع الجمهور الواسع على عالم الأرشيف بمقتضياته العلمية والثقافية خاصة من شريحة الشباب باعتباره مستقبل الجزائر الذي يتعين عليه معرفة تاريخه ، حاضره و مستقبله و كذا تحسيسه بأهمية و دور الأرشيف في الميادين الثقافية و العلمية و الإدارية.

أبواب مفتوحة على الأرشيف الوطني

في هذا السياق تم تنظيم معرض لعدد من الوثائق والصور الخاصة ببعض الأرصدة التاريخية على غرار رصيد الحكومة المؤقتة، والرصيد العثماني مصحوبة بأدوات البحث الخاصة بها، إضافة إلى بعض وسائل العمل الخاصة بالنشاط الأرشيفي مثل:

علب الأرشيف المطابقة للمعايير العلمية المعمول بها في هذا المجال

- مختلف أوعية الأرشيف المحفوظة بالمركز ميكروفيلم، ميكروفيش
- المواد المستعملة في عملية الترميم والتجليد
- التقنيات المستعملة في عملية تطهير وتعقيم الأرشيف
- حيث عرفت هذه التظاهرة إقبالا كبيرا من طرف الجمهور

- 5 جويلية 2003 تم تنظيم معرض بمناسبة إحياء الذكرى الواحدة والأربعون لعيد الإستقلال تحت عنوان "**مساندة دول العالم للقضية الجزائرية**". شمل المعرض وثائق وصور هامة تظهر مدى تعاطف الدول والشخصيات السياسية مع قضية الكفاح الجزائري.

10 سبتمبر 2003 وبمناسبة إحياء الذكرى الأربعين لوضع أول دستور للجزائر المستقلة ، بادرت مؤسسة الأرشيف الوطني بإقامة معرض تحت "**عنوان الدستور رمز الوحدة الوطنية**"، بإعتبار الدستور المحور الجوهري الذي ينصب في خضمه المصير المشترك لكل الجزائريين مهما كانت خلافاتهم واختلافاتهم السياسية وهو الوثيقة الأساسية الرسمية للدولة الجزائرية ورمز الوحدة والسيادة الوطنية.

معرض " الدستور رمز الوحدة الوطنية"

نوفمبر 2003 وبمناسبة الذكرى التاسعة والأربعون للفاتح من نوفمبر نظم معرض تحت عنوان "**جيش التحرير الوطني**" حيث تم من خلاله عرض ولأول مرة وثائق وصور تبرز إنجازات وبطولات جيش التحرير الوطني خلال معركته التاريخية للظفر بالإستقلال.

تقييم هياكل و هيئات الأرشيف عبر الولايات

في إطار العملية التقييمية والتفقدية لهيئات الأرشيف على مستوى إدارات الجماعات المحلية وكذا الإطلاع على وضعية الأرشيف خاصة منه أرشيف الفترة الإستعمارية ، قامت مؤسسة الأرشيف الوطني خلال شهر أكتوبر لسنة 2003 بعملية شملت جل ولايات الوطن تمحورت أساسا حول تقييم وضعية هيئات الأرشيف، من حيث المكانة والإمكانيات ، الهياكل والمستخدمين، طرق ومناهج التسيير وكذا زيارة بعض البلديات والدوائر بهدف الإطلاع على وضعية أرشيف الفترة الإستعمارية وجمع المعلومات اللازمة حول هذا الصنف من الأرشيف، كل هذا من أجل القيام بعملية تقييم شاملة.

حيث لاقت هذه العملية الترحيب والصدى الإيجابي لدى السلطات المحلية وفي مقدمتهم السادة الولاة الذين لم يدخروا جهدا في توفير الشروط الضرورية اللازمة للقيام بهذه العملية في أحسن الظروف وسنوافيكم بمعلومات أكثر تفصيلا في الأعداد القادمة إن شاء الله.

الندوات و الملتقيات

الندوة التكوينية مع الفرنسيين

- تنظيم ندوة تكوينية حول " **التطوير والنشاط الثقافي في مجال الأرشيف** " من 6 إلى 11 ديسمبر 2003 وذلك بمشاركة خبيرين فرنسيين تم خلالها التطرق إلى عدة مواضيع تتعلق بمجالات تثمين الأرشيف واستغلاله في تنشيط الحياة الثقافية للمجتمع بكل شرائحه.

- تنظيم ملتقى حول تنظيم وتسيير الأرشيف في قطاع المحروقات نظم بمدينة حاسي مسعود من طرف مؤسسة نفطو غاز "مركزتطويروتطبيق التقنيات البترولية والغازية" في الفترة مابين 20-24 ديسمبر 2003 وسنزودكم بتفاصيل أكثر في الأعداد القادمة.

نظم معهد علم المكتبات و التوثيق بالتعاون مع المكتبة الوطنية ندوة وطنية حول توحيد الإجراءات الفنية في المكتبات الجزائرية يومي 22 ديسمبر 2003 بمقر المكتبة الوطنية للحامة. حضر جلسة الإفتتاح السيد عبد المجيد شيخي المدير العام لمؤسسة الأرشيف الوطني بدعوة من منظمي الندوة إلى جانب السيد محمود بوعياد مستشار برئاسة الجمهورية مكلف بالثقافة وكذا مسؤولين في القطاع الجامعي و أساتذة محاضرين.

شاركت مؤسسة الأرشيف الوطني في هذه الندوة بمداخلة تقدمت بها رئيسة مصلحة التكوين بمركز الأرشيف الوطني حيث طرحت تجربة مكتبة الأرشيف الوطني و إشكالية تقنين وتطبيق مقاييس تنظيمية على الوثائق الإدارية، التي تدخل مكتبة الأرشيف الوطني بصفة غير منتظمة، ومدى إمكانية التحكم في توافدها و إنتظام إستقبالها.

كما عرفت الندوة مشاركة أرشيفيين من مؤسسة الأرشيف الوطني أثروا مجريات المناقشة ببعض المداخلات و إقتراح وجهات نظرهم في هذا الشأن.

تقنيات و تطبيقات الأرشيف

تسيير الوثيقة الأرشيفية الوضعية و الآفاق

لقد طرحت أثناء النقاشات المنبثقة عن اللقاءات العلمية والتقنية التي قامت بتنظيمها مؤسسة الأرشيف الوطني، عدة مشاكل تتعلق أساسا بالمشاكل التي تواجه الإدارة في التمييز بين الوثيقة الإدارية والوثيقة ذات القيمة التاريخية.

هذا الأمر يؤدي بالإضافة إلى الخلط في المفاهيم الأرشيفية للوثيقة الإدارية إحداث إلتباس وإعاقات تحول دون تنظيم تسيير إداري محكم لأطوار الوثيقة الإدارية أصلا.إن هذا الغموض الذي يكتنف هذه المفاهيم يرجع أساسا إلى عدم وجود مخطط تصنيف وتسيير للوثائق الإدارية.

شرعت مؤسسة الأرشيف الوطني في هذا الصدد بتجسيد أولي لهذه المتطلبات التي تقتضيها طبيعة تسيير الأرشيف في مختلف مؤسساتنا، وذلك بالتنصيب الرسمي للجنة الوطنية المكلفة بالمصادقة على القوائم الشاملة التي ستكون بمثابة المقود الذي يسيير ويساير الوثيقة الأرشيفية ويوجه الوثيقة عبر مختلف الأطوار الإدارية إلى غاية مصيرها الأخير أين تكتسب القيمة الأرشيفية وصيغة الصيرورة. وبالتالي يضحى بأيدي الإدارات المركزية والمحلية مقياس تقنيني وتنظيمي يمكنهم بمعية المصالح المعنية للأرشيف الوطني من تصنيف أرشيفهم وترتيبه وكذا تحديد وثائق التسيير من تلك التي تتحصل على صبغة الحفظ الدائم.

تعتبر الوثيقة منذ الحقب الغابرة شهادة حقيقية ودليلا ملموسا على تطور الإنسان ونشـــاطات مختلف الهيئات عبـــر العصور، إبـــتداءا من الأوعية البـــدائية في الصفائح الطينية مرورا بالبردة والمخطوطات والورق إلى آخر الإختراعات في مجال الأوعية حيث قامت الإدارة بمفهومها المؤسساتي الشامل بتدوين وتسجيل النشاطات المقيدة في إطار مهامها المؤداة ضمن وظائفها العادية.

فالبرغم من أن هذه الأوعية الجديدة "الوعاء المغناطيسي، البصري، بطقـــات الأفلام المصغرة" أدخلت في الإدارات تغييرات كبيرة، فإن هذه الوســـائل التي تعتبر أدوات التكنولوجيا والتطور لم تقضي على الوثيقـــة المكتوبـــة ولم تعالج المشاكل المتعلقة بالتسيير.

بـــالفعل فكل الإدارات المركزية تدير وتســـتعمل الوثائق الحـــــية التي تخص نشاطاتها لآنية وتصطدم بمشاكل عويصة إن لم نقل معقدة في الوضعية الحـــالية والمتعلقة بكيفية تسيير، تصنيف أو إعادة ترتيب وثائقها وبـــالتالي فإنها تنعكس بصفة منطقية على نمط تسيير الإدارة، الأمر الذي يشـــكل عائقـــا مبـــدئيا على نجاعتها.

لذلك فالإدارات المركزية والمحلية مدعوة إلى تقديم إقتراحاتها الخاصة بالقوائم الشاملة للوثائق التي تنتجها وتستعملها في إطار مهامها والنشاطات التي يخولها لها القانون حتى تتمكن اللجنة المذكورة أعلاه من المعاينة، الدراسة والمصادقة على مضمون هذه الوثيقة الرسمية التي بمجرد المصادقة عليها ستصبح سارية المفعول، وتعبر بذلك عن القفزة النوعية التي يتخطاها قطاع الأرشيف في حل المشكلة المزمنة لوضعية أرشيف إداردتنا ومؤسساتنا الوطنية والمحلية.

القـــــــوائم الشـــــــاملة للوثائق

ترأس السـيد المدير العام للأرشـيف الوطني إجتماعين للجنة الوطنية المكلفة بدراسة الإقتراحات المتعلقة بمشـاريع القـوائم الشـاملة لوثائق المؤسسـات والإدارات المركزية والمحلية بتاريخ 30 فيفري 2003 و 26 ديسمبر 2003 حيث تطرق في كلمته إلى:

-إعلام المجتمعين بإصدار قرار إنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية للقوائم الشاملة للوثائق

- الوضعية المزرية التي يعاني منها قطاع الأرشيف سـواءا على المسـتوى المركزي أو المحلي

- وجوب إتخاد التدابـير والإجراءات اللازمة لإعادة الإعتبـار للقـطاع.

- أهمية الدور المخول قانونا لهذه اللجنة والمتمثل في دراسة القـوائم الشـاملة الخاصة بالمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية والمصادقة عليها.

- مكانة القوائم الشاملة كأداة في تسير الأرشيف ذلك أنها تحدد مسـار الوثيقـة عبـر مختلف أطوارها الثلاث ومصيرها النهائي

وبـعد ذلك تم الشـروع في جدول الأعمال المدرج والمتمثل في:

- إقتراح المشروع التمهيدي للنظام الداخلي المسير للجنة الذي سيصادق عليه في الإجتماع المقبل.

-تحديد معايير إختيار القطاعات ذات الأولوية للمصادقة على قوائمها الشاملة.

أثر ذلك ثم إقتراح برنامج عمل اللجنة في إجتماعها القـادم.

الأوعيـــــــــــــــــــــــــــة

من المتعارف عليه لدى المختصين أن الأوعية المعلوماتية مرت بـــــالعديد من المراحل نوجزها فيمايلي:

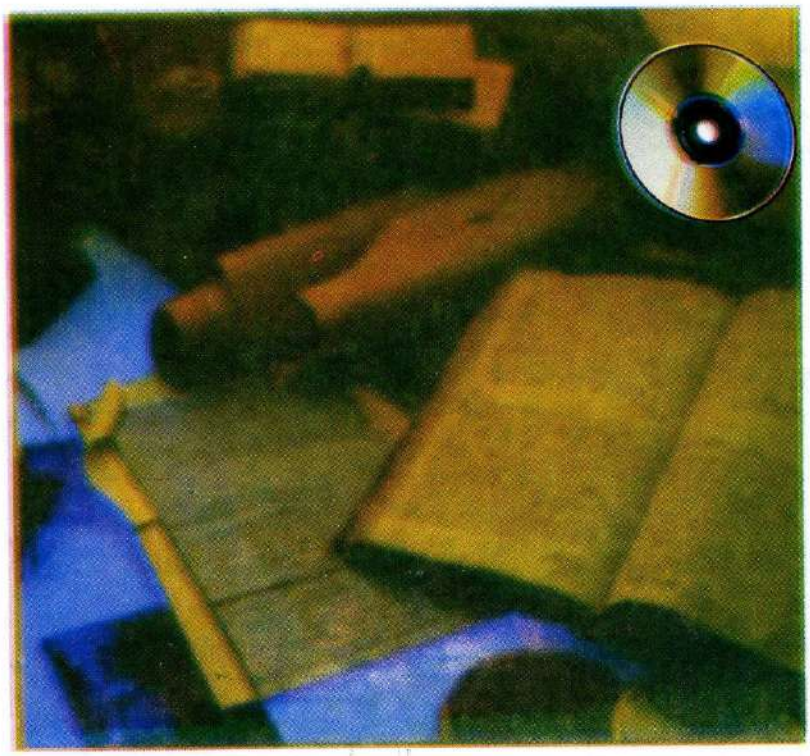

المرحلة الأولى

مرحلة الأوعية "القبل تقـليدية" والتي إســتعمل فيها الإنســان المواد الطبـــيعية النبـــاتية والحيوانية والمتمثلة في الألواح الطينية وورق البـــردي وجلد الحيوانات.

المرحلة الثانية

مرحـــلة الأوعية "التقـــليدية" وهذا بـــعد إختراع وســـائل الطبـــاعة والمتمثلة في الورق ومشتقاته.

المرحلة الثالثة

مرحلة الأوعية "الغير التقليدية" وكان القرن التاســع عشــر مسرحــا لإتســاع إســتعمالها وتتمثل في المكروفيلم، الميكروفيش، الأفلام والأشــرطة المســجلة.

المرحلة الرابعة

مرحلة التقنيات الحديثة "الأوعية الممتازة " التي يشهدها العصر الحالي وذلك من جراء التقدم التكنولوجي الهائل وإستخداماته في مختلف المجالات.

لا يخفي على أحـــد أن عصرنا هذا يتصف بـــالتدفق الهائل للمعلومة و اســـتعمالا لأوعيتها في الحياة اليومية لإستمرار النشاطات وإتخاد القرارات و كمحصلة لهذا برزت مشكلة حفظ الوثيقة الأرشيفية و المحافظة عليها من بين الإنشغالات الكبرى للقائمين عليها لما تتطلبه من مساحات وتجهيزات ضخمة و الســـعي إلى تقـــديم خدمات للباحثين بمختلف مستوياتهم و أصنافهم و حماية للوثيقـــة من التلف في آن واحد ، وكنتيجة لهذا جاء إستعمال تقنيات جديدة كحل مكمل و مساعد كإستعمال المكروفورم الذي سيكون موضوع شرح وتحليل عددنا المقبل.

ماذا تعرف عن؟

خلية استقبال المدفوعات و مهامها

نحاول في هذا المقال وما يتبعه من مقالات حول عملية الدفع، تسليط الضوء على مهام خلية استقبال المدفوعات، مع ما يستلزم من توضيح لبعض المصطلاحات المتداولة وتلميح للجانب التشريعي (قانون الأرشيف ومناشير المديرية العامة للأرشيف الوطني) الذي له صلة بموضوع الدفع، وستتبع هذه اللمحة بتلخيص لما تم إستقباله من جميع الإدارات والهيئات خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1989 إلى يومنا هذا، يليها تحليل لطرق الدفع.

الجانب التنظيمي:

خلية إستقبال المدفوعات تابعة إلى قسم الحفظ والمعالجة، ويقع على كاهلها استقبال الأرشيف المدفوع، فرزه، تصنيفه، وإقصاء ما يسمح به القانون.

تعريف الدفع:

كما هو معلوم تمر الوثيقة منذ نشأتها بعدة مراحل أو " أطوار" تبعا لأهميتها في التسيير اليومي ومدى فائدتها الإدارية.

تجنبا لضياع الوقت والمكان تحفظ الوثائق في الموضع الذي يلائم كل مرحلة من هذه المراحل:

- في المكتب أثناء الطور الأول
- مستودع الحفظ المؤقت أثناء الطور الثاني
- مستودعات الأرشيف النهائي لدى بلوغها الطور الثالث.

انتقال الوثائق من مكان إلى آخر حسب هذا التسلسل المنطقي ليس متروكا للإرتجال بل هو خاضع لآليات مضبوطة ولتخطيط مدروس يعرف بعملية الدفع، ولكن ما معنى الدفع؟

لمصطلح "دفع الأرشيف" تعريفان:

- **الأول:** هو عملية مادية وإدارية التي من خلالها يحول الأرشيف من الهيئة التي استعملته في إطار مهامها المحددة وبعد انقضاء فائدته الإدارية إلى مصلحة الأرشيف المخولة قانونا لإستقباله وحفظه واستثماره.

- **الثاني:** هو مجموع الوثائق المحولة دفعة واحدة.

يتبع في العدد القادم

الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف

تأسس الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف في سنة 1972 بهدف :

-المحافظة على التراث الأرشيفي العربي

-إثارة الإهتمام بقطاع الأرشيف في البلاد العربية.

-تعزيز التعاون بين مؤسسات الأرشيف العربية فيما بينها من جهة ومع المجلس الدولي للأرشيف من جهة أخرى.

و تتمثل مهامه فيمايلي:

1.نشر الوعي الأرشيفي في البلاد العربية وتشجيع وتنظيم وتنسيق أوجه التعاون والنشاط في ميدان الأرشيف بين الدول العربية.

2. إقـــامة العلاقـــات وتعزيزها والعمل على إســـتمرارها بـــــين المختصين بحـــفظ الأرشـــيف في البـــلاد العربـــية، وكذلك بـــين جميع المؤسســـــات والهيئات والمنظمات المعنية بحفظ الأرشيف وتنظيمه وإدارته.

3. دعم التدابـــير المتخذة لصيانة الأرشـــيف وحـــــمايته من جميع المخاطر والنهوض بســـائر الوســـائل اللازمة لحـــفظه من أجل الإبقـــــاء على التراث الأرشيفي بالبلاد العربية.

4. تيسير إســـتخدام أرشـــيف المنطقـــة بالتبـــليغ عن محـــتواه وجعله ســـهل المنال.

5. ترقـــية التكوين المهني الأرشـــيفي من خلال إعداد البـــرامج المتخصصة وحـــث البـــلدان العربـــية على تشـــــجيع التعليم الأرشـــــيفي في الجامعات والمعاهد.

6. التعاون مع المنظمات والمؤسســـــات الســـــاهرة على حـــــفظ التراث الإنساني من أجل إستعمال الأرشيف .

7. العمل على تحقيق أهداف المجلس الدولي للأرشيف.

الأرشيف الشفهي

يعتبر الأرشيف الشفهي أو العملية الهادفة إلى إنشائه، الطرف المكمل للأرصدة الأرشيفية، ووسيلة من الوسائل المساعدة على توجيه الأرشيفي والباحث على حد سواء. الأول يمكنه من خلال تكوين رصيد أرشيفي شفهي من الإلمام بكل الأطر المحيطة بالرصيد الأرشيفي الوثائقي الأصلي بحيث يكون مدعما ومثريا بادوات وسندات مختلفة كالصورة، الكلمة وبعض الشواهد الأخرى من شهادات لشخصيات عاشت الحدث موضوع الرصيد، المناطق أو المدن أو بعض التوضيحات التوبوغرافية من حيث تحديد مكان وزمان مجريات الحدث، خريطة أو مخططات مجسمة غير موجودة في الرصيد الأصلي، بقايا معالم تاريخية. أما الباحث فيجد نصب عينيه ما يساعده على التحكم في البحث المراد إنجازه كما يجد ما يدعم طرحه وتحليله التاريخي.

إنطلاقا من هذه الإعتبارات الواقـعية، اللازمة والضرورية لتبـليغ الأرصدة أرشيفية وإعادة تكوين الأحداث والمجريات المكونة لها بأكثرموضوعية وقريبة من الواقعية وبالتالي تقديم أدوات بحث وتحاليل تقترب من الدقة وصلب الحدث، فالأرشيف الشفهي أو السمعي البصري يعتبر الضمان الحامي والواقي لعقـود كاملة من تاريخ الإنسان، والشخصيات، المناطق، البـلدان، أوالأحـداث ذات الأبعاد المختلفة.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الأرشيف الوطني دأبـت في إطار المهام المخولة لها قـانونيا، إضافة إلى إسـتراتيجيتها وخطة نشـاطاتها المتخصصة، عملية حضارية تتماشى ومقـتضيات تطور وسـائل وسـندات الأرشيف، تعبر في الوقت نفسه على الدور الذي يلعبه الأرشـيف في مسـايرة الأحداث ومسار الإنسانية والمجتمعات قصد تحـضير ما يشـكل وعاء الذاكرة الجماعية غدا.

يتمثل هذا المحور في الأرشيف ذات السـند السـمعي البـصري المتفق عليه اصطلاحا بالأرشيف الشفهي.

هذا النوع من الأرشيف إذا كان لا يشتمل على جميع الشروط التقنينية، التنظيمية المتصلة بطبيعة ومحتوى السند، ذلك أنها عرضة لكل ذاتية، وبالتالي غير حامل لشروط الشهادة والإثبات الشرعي و القـــانوني، فيعتبـــر كأداة إتصال خاصة ومتميزة وهي سند وليد التكنولوجيا المتقدمة، يشكل شهادة حية، مباشرة وقريبة من واقع وحقيقة الأحداث ذلك أنه يتطرق إلى حيثيات المواضيع رهن الدراسة و يجمع بين الشكل والمضمون سواءا تعلق الأمر بحياة الأشخاص أو المناطق، شهادات يدلي بها أشخاص عايشوا الحـــدث المرتبـــط بـــهم أو ببـــلدهم بـــكل خصوصيته.

فهذا النوع من الشـــهادات يكاد يخلو من الموضوعية و بـــــالتالي يتعين على المؤرخ أخد الأموربصفة نسبية في معالجة هذا النوع من الأرشيف وتقديم على أثر ذلك التحليل والتحفظ الأرشيفي في تبليغها للباحث أو في دراستها لمقـــارنة فحواها مع الرصيد الأصلي، طالما أن هذه العملية الحضارية تســـاهم في إثراء البحث التاريخي وتهدف إلى إطلاع الأجيال القادمة على فحوى تراثهم، تقاليدهم وتاريخ مؤسسات بلادهم كما تخدم الأرشيفي، بحيث تجعل بـــين يديه وســـائل ومعايير جديدة يأخدها في الحسبـــان عند تطرقـــه لتحـــليل الأرصدة وتقـــديم المعلومات الوافرة لمختلف الباحثين المتوافدين على الأرشيف الوطني.

عملية تسجيل الذاكرة الوطنية

تعتبر عملية تسجيل الذاكرة الوطنية الذي ستشرع في إنجازها مؤسسة الأرشيف الوطني بمشاركة ومساهمة المؤسسات المركزية والمحلية المعنية وبعض الشخصيات الوطنية ، من أهم الأعمال التي تسعي مؤسسة الأرشيف الوطني لتحقيقها ومن بين الأولويات التي سطرتها في برامجها المستقبلية لما تكتسيه هذه العملية من أهمية في الحفاظ على ذاكرة المجتمع الجزائري ،ذلك من خلال جمع كل ما يتعلق بالمجتمع في كل الميادين الثقافية، الاجتماعية (العادات والتقاليد)، الاقتصادية، التاريخية وهذا لتحقيق هدفين أساسيين:

1- جمع ما يمكن جمعه من الشهادات للشخصيات التي عايشت الأحداث أو كانت من صانعيها.

2- تكوين رصيد أرشيفي شفهي يخص الذاكرة الوطنية يكون تراث أرشيفي يوضع في متناول الباحثين في مختلف الميادين.

ومن أجل هذا جاءت فكرة القيام بعملية تسجيل الذاكرة الوطنية كي تكون:

-مصدرا للرد على كثير من التساؤلات المتعلقة بتاريخ الجزائر

-العمل على إرساء الثقة بين المواطن الحائز على الوثائق ذات القيمة الأرشيفية لإيداعها لدى مؤسسة الأرشيف الوطني

-إزالة الغموض على كثير من الأحداث و تسليط الضوء و تبيان بعض الحقائق التي تناولتها الوثيقة في حد ذاتها .

- بداية فقدان الشخصيات التي عايشت الأحداث.

لهذا فإن مشروع تسجيل الذاكرة الوطنية لم يولد من العدم فقد جاء بعد مخاض عسيروبعد نظرة متبصرة و مشاورات ولقاءات عقدت في مؤسسة الأرشيف الوطني إلتقى فيها إطارات الأرشيف الوطني مع عدد من الأساتذة و الشخصيات الوطنية لدراسة وبحث أنجع السبل لتحقيق هذا المشروع، حيث تم مناقشة أرضية الذاكرة الوطنية التي أعدت من طرف السيد المدير العام للأرشيف الوطني ، تم من خلالها تحديد المعالم والخطوط العريضة التي تخص:

- مفهوم الذاكرة الوطنية.
- تحديد المجالات التي تتطرق لها الذاكرة الوطنية.

تم على هامش هذه اللقاءات الشروع في تهيئة الأرضية لإنطلاق عملية تسجيل الذاكرة الوطنية والمتمثل في إعداد:

- ملصقة تعبر عن المعنى والمغزى العميق للذاكرة الوطنية.
- بيان يكون عبارة عن أداة تحسيسية وشرح الهدف من إنجاز هذه العملية.
- دليل للعملية يبرز أهم المحاور التي تتعرض لها .

بعد ذلك تم برمجة حملة تحسيسية قام بها إطارات الأرشيف الوطني قادتهم إلى جل الولايات دامت 12 يوما خلال الفترة الممتدة بين 03 إلى 15 أكتوبر 2003 تم من خلالها عقد لقاءات مع الأمناء العامين للولايات وكذا أعضاء الهيئة التنفيذية الذين سيكون لهم دور كبيرفي المساهمة في هذه العملية كما تم خلال هذه اللقاءات التطرق وبإسهاب إلى شرح عملية تسجيل الذاكرة الوطنية الهدف منها مفهومها، الشخصيات والميادين المستهدفة.

زاوية الأرشيف

لقاء حول موضوع تاريخ المغرب العربي و الأرشيف

نظم مركز الأنتربولوجيا والعلوم الاجتماعية فرع التاريخ والذاكرة بوهران يومي 12و13 أفريل 2003. لقاء أولي مع أعضاء مجموعة البحث لمناقشة موضوع تاريخ المغرب العربي والأرشيف: **أرشيف اليوم تاريخ الأمس و الغد**، كانت جل المداخلات الهامة تدور مواضيعها حول البحث التاريخي واستعمال المصادر الأولية، كما طرحت بعض الإنشغالات منها:

1-الطريقة الفوضوية التي تقوم بها بعض المؤسسات والإدارات في عملية إقصاء الوثائق بطريقة لا يسمح بها القانون ومرفوضة بتاتا من طرف المؤرخ.

2- تفادي هذا الإقصاء الفوضوي بوضع العملية في إطارها القانوني وكذا تحسيس الإدارات المركزية والمحلية بذلك.

3- تؤخذ اقتراحات المؤرخين ومشاركتهم بعين الإعتبار في عمليات المعالجة العلمية للوثيقة بما فيها الفرز والإقصاء

4-عدم وجود مخازن مخصصة لحفظ الوثائق تستجيب للمعايير الدولية المعمول بها.

يقصد مصالح الأرشيف المواطن العادي أكثر من المتخصص نتيجة تزايد الطلبات اليومية للمجتمع المتمثلة في طلبات، شهادات الإعتقال، التجنس، الحالة المدنية...الخ، لذا يجب العمل على تحسين هذه الخدمات لتلبية حاجيات كل منهما المستعمل العادي والباحث المتخصص في آن واحد.

يساعدالأرشيفي كثيرا في كتابة التاريخ لذا يجب مساعدته في عمله وربـــط صلة وثيقة بينه وبين المؤرخ.

كانت المناقشـــة ثرية ومفيدة وينصح تعميمها و تنظم مثل هذه الملتقـــيات على مستوى مؤسسة الأرشيف الوطني لتوطيد الصلة بين المؤرخ والأرشيفي.

تدشين مشروع رقمنة عقود الحالة المدنية للأروبيين المولودين بالجزائر ما بين 1830-1962

في إطار سنة الجزائر بفرنسا، قام مركز الأرشيف لما وراء البحر" **إيكس.أن. بروفانس**" – فرنسا – بالتعاون مع المصلحة المركزية للحالة المدنية لوزارة الخارجية بعملية رقمنة وإعداد كشاف المصغرات الفيلمية للحالة المدنية للأروبيين المولودين بالجزائر من بين 1830- 1962.

إن الهدف من هذه العملية هو تحسين وتسهيل البحث في العقود لكلا المؤسستين، وأختير تاريخ 26-06-2003 ليكون يوم تدشين لهذا المشروع. وبهذه المناسبة، قامت المؤسستين بدعوة بعض إطارات مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري على رأسهم السيد المدير العام للأرشيف الوطني لحضور حفل تدشين هذا المشروع.

بعد إلقاء الكلمة الإفتتاحية من طرف السيدة Françoise Durand Evrardمديرة مركز الأرشيف ما وراء البحر، التي شرحت بصفة وجيزة محتوى المشروع وأهميته بالنسبة للباحثين في علم الأنساب والمواطنين بصفة عامة تلتها تدخلات السادة:

- السيد "**عبد المجيد شيخي**" المدير العام لمؤسسة الأرشيف الوطني.
- السيدة "**دوبوادافرمارتين**" مديرة أرشيف فرنسا.
- السيد "**بامبولمان رامون**" مدير المصلحة المركزية للحالة المدنية.
- السيد "**مازون باريك**" رئيس مكتب.

عند استرجاع الجزائر إستقلالها بقيت سجلات الحـــالة المدنية على مســـتوى البلديات الجزائرية إذ تم تصوير حـــوالي **3.5 مليون** من مجموع **5 مليون** على شكل ميكروفلم محفوظة على مستوى المصلحة المركزية للحـــالة المدنية بفرنسا (نانت) أما **1.5 مليون** المتبقية التي لم تصور بعد فهي متواجدة على مستوى 600 بلدية في الجزائر. فإن هذه العقود ســـيتم تصويرها ثم رقـــمنتها بالجزائر ما بين 2004 و 2005 في إطار التعاون ما بين البلدين.يرتكز هذا المشـــروع على رقـــــمنة ومعالجة الصور المصغرة من نوع 35 ملم وذلك بإستعمال جهاز التشـــخيص الإلكتروني، إذ يتم تكشـــيف الصور الملتقـــطة بإستخراج الكلمات الدالة التالية:

1. إسم البلدية.
2. سند العقود.
3. طبيعة التسجيل.
4. نوعية التسجيل.

يسمح هذا الإجراء التقني بالقيام بعملية البحث بصفة مبسطة، كما يمكن الباحثين من الإطلاع على العقود والوصول إلى المعلومات بأسرع وقت ممكن عن طريق كشافات(إسم البلدية، سند العقد، طبيعة العقد، إسم ولقب صاحب العقد).

يمكن للباحث عندئذ الإطلاع على 15000 عقد مرقمين و كذلك إستعمال خط الأنترنات فيما يخص قاعدة المعلومات (اللقب، الإسم، البلدية، السنة ، طبيعة العقد) أما العقود في حد ذاتها فلا يمكن الإطلاع عليها مباشرة حفاظا على خصوصيات الأشخاص.

أخبار موجزة أخبار موجزة

في إطار تجسيد اتفاق التعاون بين مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري ومؤسسة الأرشيف لجنوب إفريقيا ، استقبل السيد المدير العام للأرشيف الوطني في الفترة الممتدة من 8 إلى 13 سبتمبر 2003 وفد عن الطرف الجنوب الإفريقي يرأسه المدير العام لمؤسسة الأرشيف الوطني. وتم على إثر ذلك عقد جلسات عمل حضر أولها سعادة سفير جنوب إفريقيا بالجزائر حيث استعرضت فيها كيفيات تطبيق مضمون إتفاق التعاون البيني مع عرض مفصل لغرض التبادل في هذا المجال.

زيارة وفد جنوب إفريقيا للأرشيف الوطني

أخبار موجزة

- تنفيذا للبرنامج المسطر على مستوى مؤسسة الأرشيف الوطني الخاص بتسجيل الذاكرة الوطنية، قام السيد المدير العام للأرشيف الوطني بزيارة تفقد في مصالح أرشيف بعض الهياكل الإدارية لولاية تيبازة، كنقطة انطلاق لحملة وطنية واسعة النطاق قصد الوقوف التقييمي لوضعية الأرشيف وتحسيس السلطات المحلية بالمهام المنوطة لهياكلها في إطار تسجيل الذاكرة الوطنية.

- في إطار التكفل بعملية التكوين الخاصة بمسيري الأرشيف على مستوى هياكل المؤسسات تحت الوصايا. تنقل السيد المدير العام للأرشيف الوطني إلى مقر مؤسسة نفطوغاز بمنطقة حاسي مسعود حيث أشرف على إفتتاح البرنامج التكويني بين المؤسستين.

- في إطار تطبيق توصيات لجنة المشاريع الجزائرية الفرنسية المنعقدة يومي 29 و30 أفريل 2003، إستقبل السيد المدير العام للأرشيف الوطني وفد الفرنسي تترأسه مديرة مؤسسة الأرشيف الفرنسي. حيث عقد بتاريخ 20-05-2003 اجتماع على مستوى مؤسسة الأرشيف الوطني تم في خضمه التطرق إلى محاور بروتوكول التعاون البيني لا سيما فيما يخص مشروع رقمنة عقود الحالة المدنية للأروبيين المولودين بالجزائر.

النظام الداخلي للنشرية الصادرة عن مؤسسة الأرشيف الوطني "همزة الوصل"

المادة 1: طبيعة النشرية صلب الموضوع إعلامية شهرية داخلية

المادة2: تحمل النشرية عنوان همزة الوصل

المادة3: تصدر النشرية عن مؤسسة الأرشيف الوطني

المادة4: توزع النشرية مجانا

المادة5: يقع مقر مكتب التحرير بمؤسسة الأرشيف الوطني

المادة6: تتكون هيئة التحرير من الأعضاء التالية:

- المدير المسؤول: السيد المدير العام للأرشيف الوطني
- رئيس التحرير
- كاتب التحرير
- المراجعين

المادة7: تتكون النشرية من أبواب قارة وأخرى إختيارية

المادة8: لرئيس التحرير حق النظر في المواضيع والأبواب المقترحة في كل عدد وإختيار المقالات

المادة9: تقيد المواضيع المرسلة عن طريق البريد في دفتر خاص بذلك مع إسم ولقب الشخص، وظيفته وموضوع المقال وتاريخ تسليمه

المادة10: يقوم كاتب التحرير باستقبال المقالات والمساهمات كما يسهر على جمع المعلومات وترتيبها وتنظيمها.

المادة11: يقع على عاتق لجنة المراجعة المهام التالية:

- مراجعة المقالات والمساهمات

- التأكد من صحة فحواها وسلامتها اللغوية
- احترام معايير النشر من مرجعية المعلومات ومصادرها
- إقتراح المواضيع والمقالات المناسبة للنشر
- إقتراح إلغاء المواضيع والمقالات التي لا تستجيب لشروط التحرير .

المادة12: تجمتع هيئة التحرير اعتياديا مرتين كل أسبوع

المادة13: يمكن استدعاء طاقم التحرير كلما اقتضت الضرورة لذلك وهذا بطلب من رئيس التحرير أو بطلب من أعضاء هيئة التحرير

المادة14: يقع على عاتق مسؤولي مصالح مؤسسة الأرشيف الوطني مهمة تزويد طاقم التحرير بملخص لنشاطاتهم الشهرية بصفة منتظمة

المادة15: تفتح النشرية لجميع الأرشيفيين على المستوى الوطني للمساهمة بمقالاتهم وموضوعاتهم

المادة16: تكتب المواضيع المرسلة باللغة الوطنية

المادة17: يستحسن أن تكون المقالات والموضوعات مرقونة على وجه واحد للورقة

المادة18: تسلم الموضوعات لكاتبة النشرية

المادة19: المقالات التي لا تستجيب لشروط التحرير لا تنشر

المادة20: لاترد المقالات لأصحابها سواءا نشرت أو لم تنشر

المادة12: لا تقبل المقالات التي تخرج عن هذا الإطار المتضمن فحوى النظام الداخلي للنشرية صلب الموضوع

المادة22 : لا تعتبر النشرية نفسها مسؤولة على الأراء التي تنشر ولا تلزم إلا أصحابها

ركن الإتصال

من أجل تجسيد إرادتها في التفتح والإجابة على اهتمامات الأرشيفيين و المسيرين حول عالم الأرشيف مواطن، إدارات، مؤسسات وطنية وقصد إعلامهم بكل المستجدات في نشاطاتها، تضع مؤسسة الأرشيف الوطني تحت تصرفهم موقع الأرشيف الوطني للأنترنيت.

موقع الأنترنيت لمؤسسة الأرشيف الوطني
www.archives-dgan.gov.dz

البريد الإلكتروني للمؤسسة
dgancamail.wissal.dz

الموقع:
- يتوجه هذا الموقع إلى الجمهور العريض بمختلف شرائحه وأينما وجد.
- وضع هذا الموقع للتعريف بمؤسسة الأرشيف الوطني هياكلها وتسييرها
- للإعلام حول نشاطات المؤسسة مهامها نوع الخدمات التي تقدمها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين في ميدان تخصصها.
- للتعريف على ما تكتنزه الهياكل من أرصدة أرشيفية بمختلف أوعيتها وأشكالها.
- للتعريف عن كيفيات التعامل مع المتوافدين على مؤسسة الأرشيف الوطني فيم يخص أنواع وأصناف الأرصدة الأرشيفية الموجودة وطرق تبليغها من حيث الآجال القانونية ومضمون الوثيقة والأغراض المتضمنة طلب التبليغ.